جامعة القاهرة
كلية الحقوق
قسم القانون العام

القوانين الأساسية
وعلاقتها بالسلطة والحريات

« دراسة مقارنة »

رسالة لنيل درجة الدكتوراه فى الحقوق

مقدمه من
دعـــاء الصـــاوى يوســـف
المدرس المساعد بقسم القانون العام
كلية الحقوق – جامعة القاهرة

لجنة المناقشة والحكم:

الأستاذ الدكتور/ ثروت بدوى رئيســـــــاً
أستاذ القانون العام بكلية الحقوق – جامعة القاهرة

الأستاذة الدكتورة/ سعاد الشرقاوى مشرفاً وعضواً
أستاذ القانون العام بكلية الحقوق – جامعة القاهرة

الأستاذ الدكتور/ صلاح الدين فوزى عضـــــــواً
أستاذ ورئيس قسم القانون العام بكلية الحقوق – جامعة المنصورة

1428 هـ - 2007 م

﴿ لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلا تُحَمِّلْنَا مَا لا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴾ .

صدق الله العظيم

سورة البقرة الآية رقم 286

إهـــــــداء

إلى أقرب الناس إلى قلبى وأعزهم علىّ ....

إلى والدىّ ....

إلى اخوتـــى ...

شكر وتقدير

أحمد الله على جزيل عطائه وعظيم هدايته وتوفيقه ، وعلى جل نعمه التى أنعم علىّ بها ، فله الحمد وله الشكر .

وبعد ، فإنى اتقدم باسمى آيات الشكر والعرفان بالجميل للأم الفاضلة **الأستاذة الدكتورة/ سعاد الشرقاوى أستاذ القانون العام بكلية الحقوق جامعة القاهرة** ، التى أجد لسانى عاجزاً عن التعبير عن فضلها علىّ بمجرد كلمات لن تعطيها حقها أو توفها جزءً منه ، حيث كانت سيادتها أول أستاذ اتلقى على يديه العلم فى كلية الحقوق ، ثم كانت رئيساً لقسم القانون العام فرشحتنى سيادتها معيدة بالقسم ومنذ ذلك الحين وهى تتعهدنى برعايتها وتشملنى بحنانها ، ثم كللت فضلها علىّ بقبولها الإشراف على هذه الرسالة فكانت لنعم المشرف الذى يرشد تلميذه إلى أصول البحث العلمى وفنونه ، ويشجعه على إبداء رأيه وعلى مواصلة بحثه وملاحقة التطورات فيه . ولذلك فإنى لا أملك إلا الدعاء لسيادتها بدوام الصحة والعافية وأن يجزها الله عنى خير الجزاء .

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير للفقيه الكبير والعالم الجليل **الأستاذ الدكتور/ ثروت بدوى أستاذ القانون العام بكلية الحقوق جامعة القاهرة** الذى شرفنى وشرف هذا العمل بقبوله الإشتراك فى مناقشته والحكم عليه واضعاً بذلك وساماً على صدرى وتاجاً يميز هذا العمل ويزينه ، فلسيادته منى جزيل الشكر والامتنان .

كما أتوجه بوافر الشكر والتقدير **للأستاذ الدكتور/ صلاح الدين فوزى أستاذ ورئيس قسم القانون العام بكلية الحقوق جامعة المنصورة** الذى تفضل بقبول الإشتراك فى مناقشة هذه الرسالة والحكم عليها بما لزمه هذا من جهد ومشقة فى قراءتها وتقييمها ، فليجزه الله عنى خير الجزاء .

ولا يفوتنى أيضاً أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل من قدم لى يد المساعدة فى إعداد وإتمام هذا العمل وأخص بالشكر **الأستاذ الدكتور/ محمد بدران أستاذ القانون العام بكلية الحقوق جامعة القاهرة** الذى ألمح لى فى تواضع الفقيه إلى موضوع تلك الرسالة مبرزاً أهمية تناوله ودراسته ، **والأستاذ الدكتور/ فتحى فكرى أستاذ ورئيس قسم القانون العام بكلية الحقوق جامعة القاهرة** الذى ساعدنى كثيراً كى أنهى هذا العمل وذلل لى فى سبيل ذلك كثيراً من الصعوبات ، فلهم منى جزيل الشكر والامتنان .

مستخلص الرسالة

لما كانت فكرة القوانين الأساسية ، بما تعنيه من مجموعة القواعد القانونية المكملة والمنفذة لأحكام الدستور ، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بموضوعى السلطة العامة والحريات ، فقد قمنا فى هذه الدراسة ببحث أوجه هذا الارتباط وصوره ، وذلك بتقسيمها إلى مبحث تمهيدى ، خصصناه لتسمية القوانين الأساسية وبينا فيه انعكاس هذا الارتباط عليها ، وقسمين . القسم الأول عالجنا فيه القوانين الأساسية من الناحية النظرية فتناولنا فى الباب الأول منه التعريف بها والفلسفة من وراء وجودها ، لنتناول فى الباب الثانى الإجراءات التى تتبعها السلطة التشريعية فى إصدارها ، ومدى سلطة رئيس الجمهورية فى ذلك . ثم عالجنا فى القسم الثانى القوانين الأساسية من حيث التطبيق ، بأن تناولنا فى الباب الأول منه مجالات تطبيقها . ثم تناولنا فى الباب الثانى منه الرقابة عليها ، والتى تأثرت بما احتلته هذه القوانين من مكانة فى البينيان القانونى للدولة .

جامعة القاهرة
كلية الحقوق
قسم القانون العام

القوانين الأساسية
وعلاقتها بالسلطة والحريات
« دراسة مقارنة »

دكتـــــورة
دعـــاء الصـــاوى يوســـف
المدرس بقسم القانون العـــام
كلية الحقوق – جامعة القاهرة

2008/2007

الناشر
دار النهضة العربية
32 شارع عبد الخالق ثروت القاهرة

جامعة القاهرة
كلية الحقوق
قسم القانون العام

القوانين الأساسية
وعلاقتها بالسلطة والحريات

« دراسة مقارنة »

رسالة لنيل درجة الدكتوراه فى الحقوق

مقدمه من
دعـــاء الصـــاوى يوســـف
المدرس المساعد بقسم القانون العام
كلية الحقوق – جامعة القاهرة

لجنة المناقشة والحكم:

الأستاذ الدكتور/ ثروت بدوى رئيســـــــاً
أستاذ القانون العام بكلية الحقوق – جامعة القاهرة

الأستاذة الدكتورة/ سعاد الشرقاوى مشرفاً وعضواً
أستاذ القانون العام بكلية الحقوق – جامعة القاهرة

الأستاذ الدكتور/ صلاح الدين فوزى عضـــــــواً
أستاذ ورئيس قسم القانون العام بكلية الحقوق – جامعة المنصورة

1428 هـ - 2007 م

جامعة القاهرة
كلية الحقوق
قسم القانون العام

القوانين الأساسية
وعلاقتها بالسلطة والحريات

« دراسة مقارنة »

رسالة لنيل درجة الدكتوراه فى الحقوق

مقدمة من

دعـــاء الصـــاوى يوســـف

المدرس المساعد بقسم القانون العـام
كلية الحقوق – جامعة القاهرة

اشراف

الأستاذة الدكتورة/ سعـــاد الشرقـــاوى

أستاذ القانون العام بكلية الحقوق جامعة القاهرة

1428هـ - 2007 م

ملخص الرسالة

تتوزع قواعد القانون الدستورى على عدة مصادر منها المكتوب ومنها العرفى ، ومن المصادر المكتوبة لتلك القواعد القوانين العادية متى قامت بتنظيم موضوعات دستورية بطبيعتها أو فى جوهرها ، والتى تعارف الفقه على إطلاق مصطلح القوانين الأساسية عليها تمييزاً لها عن القوانين العادية الأخرى التى لا تنظم موضوعات دستورية .

ولما كانت الموضوعات الدستورية بطبيعتها أو فى جوهرها محل تنظيم القوانين الأساسية تشمل ، وفقاً لما اتجه إليه غالبية الفقه ، ما يتعلق بالسلطات العامة الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية وما يتعلق بالحقوق والحريات ، فإن ثمة علاقة وثيقة تربط بين القوانين الأساسية والسلطة والحريات تتمثل فى قيامها بتنظيم بعض الأمور المتعلقة بها .

إلا أن علاقة القوانين الأساسية بالسلطة والحريات لا تقتصر على الجانب السابق فقط ، والذى يعتبر أول ما يتبادر إلى الذهن عند الإشارة إلى هذه العلاقة ، وإنما تتجلى فى بعض الجوانب الأخرى إلى جانبه .

فمن ناحية ، تختص السلطة العامة متمثلة فى السلطة التشريعية بإصدار القوانين الأساسية ، وذلك إلى جانب دور السلطة التنفيذية فى هذا المجال ، وما قد يعترف به من اختصاص للسلطة القضائية .

ومن ناحية ثانية ، تقوم السلطة القضائية بفحص ومراقبة مدى دستورية القوانين الأساسية عند اتصالها بها سواء بصفة سابقة باعتبار هذه الرقابة إجراء من إجراءات إصدارها ، أو بصفة لاحقة عند المنازعة فيلأطامها .

ومن ناحية ثالثة ، تتجلى العلاقة بين القوانين الأساسية وبين السلطة

والحريات فى تعريف القوانين الأساسية الذى يحرص الفقه والقضاء فيه على بيان مجالات تطبيقها وطبيعة الموضوعات التى تقوم بتنظيمها .

وأمام هذه العلاقة الوثيقة بين القوانين الأساسية والسلطة والحريات رأينا تخصيص هذه الدراسة لها لبيان معالمها وتحديد ملامحها ، وذلك عن طريق تقسيمها إلى قسمين أساسيين :

تناولنا فى القسم الأول من خلال الباب الأول منه التعريف بالقوانين الأساسية وتحديد الفلسفة من وراء وجودها ورأينا كيف ان التعريفات التى ساقها الفقه وصاغها القضاء لتحديد المقصود بهذه القوانين قد ركزت على الجانب الموضوعى منها والمتعلق بمحل تنظيمها المتمثل فى موضوعات السلطة العامة والحقوق والحريات . كما أن الفلسفة من وراء وجودها إنما تكمن فى ماهية الدور الذى تقوم به بالنسبة للدستور ، من حيث تكملته وتنفيذ ما جاء به من أحكام . وهو ما انعكس بدوره على تسميتها بالقوانين الأساسية أو المكملة للدستور فى مصر وبالقوانين العضوية فى فرنسا وهو ما كان محلاً للبحث فى المبحث التمهيدى.

وعندما انتقلنا فى الباب الثانى منه لتناول اجراءات اصدار هذه القوانين وجدنا ان هذه العلاقة تظهر من زاويتين : فمن ناحية ، تختص السلطة التشريعية بصفة أصلية باصدار هذه القوانين ويمكن للسلطة التنفيذية أن تصدرها عند توافر شروط معينة ، كما أن السلطة القضائية وبعض أجهزة الدولة قد تلعب دوراً فى هذا الاصدار . ومن ناحية أخرى ، لما كانت القوانين الأساسية تختص بتنظيم ما يتعلق بالسلطات العامة والحقوق والحريات ، باعتبارها من الموضوعات الدستورية بطبيعتها أو فى جوهرها ، فإن هذا الاختصاص كان له انعكاسه وتأثيره على اجراءات اصدارها التى تميزت عن

اجراءات اصدار القوانين العادية .

وفى القسم الثانى من خلال الباب الأول منه الخاص بنطاق تطبيق القوانين الأساسية رأينا أن هذه العلاقة قد تمثلت فى اختصاص القوانين الأساسية بتنظيم السلطات العامة التشريعية والتنفيذية والقضائية وبعض أجهزة الدولة وكذلك فى تحديد قواعد ممارسة بعض الحقوق والحريات ووضع الضمانات الكفيلة بالحفاظ عليها .

ومن خلال الباب الثانى منه الخاص بالرقابة على دستورية القوانين الأساسية بينا مدى اتصال السلطات العامة بالقوانين الأساسية عن طريق مراقبتها لمدى دستوريتها ، والذى راعت من خلاله أيضا مجال تطبيقها وكونها تنظم السلطات العامة والحقوق والحريات .

لننهى هذه الدراسة بخاتمة تضمنت بياناً بما تناولناه وعرضاً لبعض التوصيات والمقترحات التى رأينا إبداءها آملا فى إسباغ قدر من الحماية والضمان على فكرة القوانين الأساسية فى ظل النظام الدستورى المصرى ومن ثم على السلطات العامة والحقوق والحريات محل تنظيمها

جامعة القاهرة
كلية الحقوق
قسم القانون العام

القوانين الأساسية
وعلاقتها بالسلطة والحريات

« دراسة مقارنة »

رسالة لنيل درجة الدكتوراه فى الحقوق

مقدمه من
دعـــاء الصـــاوى يوســـف
المدرس المساعد بقسم القانون العام
كلية الحقوق – جامعة القاهرة

لجنة المناقشة والحكم:

الأستاذ الدكتور/ ثروت بدوى رئيســـــــاً
أستاذ القانون العام بكلية الحقوق – جامعة القاهرة

الأستاذة الدكتورة/ سعاد الشرقاوى مشرفاً وعضواً
أستاذ القانون العام بكلية الحقوق – جامعة القاهرة

الأستاذ الدكتور/ صلاح الدين فوزى عضـــــــواً
أستاذ ورئيس قسم القانون العام بكلية الحقوق – جامعة المنصورة

1428 هـ - 2007 م

جامعة القاهرة
كلية الحقوق
قسم القانون العام

القوانين الأساسية
وعلاقتها بالسلطة والحريات

« دراسة مقارنة »

رسالة لنيل درجة الدكتوراه فى الحقوق

مقدمة من

دعـــاء الصـــاوى يوســـف

المدرس المساعد بقسم القانون العـام
كلية الحقوق – جامعة القاهرة

اشراف

الأستاذة الدكتورة/ سعـــاد الشرقـــاوى

أستاذ القانون العام بكلية الحقوق جامعة القاهرة

1428هـ - 2007 م

ملخص الرسالة

تتوزع قواعد القانون الدستورى على عدة مصادر منها المكتوب ومنها العرفى ، ومن المصادر المكتوبة لتلك القواعد القوانين العادية متى قامت بتنظيم موضوعات دستورية بطبيعتها أو فى جوهرها ، والتى تعارف الفقه على إطلاق مصطلح القوانين الأساسية عليها تمييزاً لها عن القوانين العادية الأخرى التى لا تنظم موضوعات دستورية .

ولما كانت الموضوعات الدستورية بطبيعتها أو فى جوهرها محل تنظيم القوانين الأساسية تشمل ، وفقاً لما اتجه إليه غالبية الفقه ، ما يتعلق بالسلطات العامة الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية وما يتعلق بالحقوق والحريات ، فإن ثمة علاقة وثيقة تربط بين القوانين الأساسية والسلطة والحريات تتمثل فى قيامها بتنظيم بعض الأمور المتعلقة بها .

إلا أن علاقة القوانين الأساسية بالسلطة والحريات لا تقتصر على الجانب السابق فقط ، والذى يعتبر أول ما يتبادر إلى الذهن عند الإشارة إلى هذه العلاقة ، وإنما تتجلى فى بعض الجوانب الأخرى إلى جانبه .

فمن ناحية ، تختص السلطة العامة متمثلة فى السلطة التشريعية بإصدار القوانين الأساسية ، وذلك إلى جانب دور السلطة التنفيذية فى هذا المجال ، وما قد يعترف به من اختصاص للسلطة القضائية .

ومن ناحية ثانية ، تقوم السلطة القضائية بفحص ومراقبة مدى دستورية القوانين الأساسية عند اتصالها بها سواء بصفة سابقة باعتبار هذه الرقابة إجراء من إجراءات إصدارها ، أو بصفة لاحقة عند المنازعة فيلأطامها .

ومن ناحية ثالثة ، تتجلى العلاقة بين القوانين الأساسية وبين السلطة